

## 970-باب القرض [كتاب البيوع] من الاختيارات الفقهية لابن باز -

### كبار العلماء

عبدالعزيز بن باز

يسرا مشروع كبار العلماء بالكويت ان يقدموا لكم هذه المادة الاختيارات الفقهية. في مسائل العبادات والمعاملات معاملة من فتاوى سماحة العلامة الامام عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله. جمعها ورتبها الشيخ خالد بن سعود بن - 00:00:03

عامر العجمي كتاب البيوع. باب القرض قال الامام العلامة ابن باز رحمه الله ان كان الاقتراض بفائدة ربوية لم يجز ذلك باجماع سلف الامة لأن الدليل من الكتاب والسنة تدل على تحريم ذلك - 00:00:33

ولو كان الغرض شريفا ونبيلا كمنافسة المبشرين لغرض إنقاذ إبناء المسلمين من التنصير لأن الغايات الشريفة لا تبرر الوسائل المحمرة ولا تبيحها وليس عدم الحاجة من يقرضه او يبيع عليه بالدين يجعله في حكم المضطر الذي تباح له الميئنة او الربا - 00:00:58  
هذا قول لا وجه له من الشرع اما اذا كان الاقتراض من دون فائدة فلا بأس ولكن الاقتراض من غيرها اي من غير البنوك الربوية من أصحاب الأموال السليمة من الربا الاولى واحسن واحوط اذا - 00:01:23

ما تيسر ذلك. لا ينبغي لك يا اخي ان تفترض من شخص تجارته معروفة بالحرام. او ان تتعامل معه ما دامت معاملاته بالحرام ومعرف بالمعاملات المحمرة الربوية او غيرها. فليس لك ان تعامله ولا - 00:01:41

رضاه منه بل يجب عليك التنزع عن ذلك وبعد عنه لكن لو كان يتعامل بالحرام وبغير الحرام يعني معاملته مخلوطة فيها الطيب والخبيث فلا بأس لكن تركه افضل. من عليه دين من فعل حرام فليس له ان يسدد صاحبه. لانه - 00:02:01  
لا يحل له اخذه. فان طالبه في المحكمة فالامر الى المحكمة. اذا اقرضت رجلا مبلغا من المال على ان رده خلال ستة اشهر. ولكنه ابقى المال عنده واخذ يتاجر به - 00:02:24

فليس لك الا رأس مالك ولا يجوز لك المطالبة بالزيادة. لأن ذلك من الربا لكن لو اعطيك مع حقوقك زيادة تبرعا منه من غير طلب منك ولا الزام بذلك افضل له واحسن في حقه. اذا لم يعلم الانسان عناوين من لهم عليه دين فانه يتصدق بحقوق - 00:02:41  
عنهم بالنسبة ومتى حضروا او عرف عناوينهم ان امضوا الصدقة فالاجر لهم. واذا لم يمضوا الصدقة اعطائهم حقوقهم ويكون اجر الصدقة له. تحويل الرجل قطعة الارض التي باسمه الى ملك زوجته بيعا سوريا - 00:03:06

رغبة في الحصول على قرض استثمار باسمها لا يجوز. لما فيه من الكذب والتحليل على مخالفه نظم الدولة موضوعة لتحقيق المصلحة العامة والواجب رد المبلغ الى الصندوق مع التوبة الى الله سبحانه من هذا العمل السيء. اقراض شخص على ان يرد - 00:03:27

في مدة معينة ويقرض من اقرضه مثل المبلغ لنفس المدة الاولى. لا يجوز لكونه يتضمن اشتراط قرض مثله للمقرض وذلك يتضمن عقدا في عقد فهو في حكم بيعتين في بيعه - 00:03:51

ولانه يشترط فيه منفعة زائدة على مجرد القرض وهي ان يقرضه مثله. حديث كل قرض جر منفعة فهو ربا ضعيف ولكنه ورد عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ما يدل على معناه. اذا كان ذلك النفع مشترطا او في حكم - 00:04:09  
او الدين القروض التي تجر نفعا ممنوعة بالاجماع. اذا شرط الدلال على صاحب المزرعة في قرضه الا يبيع انتاجه الا عنده فهذا

القرض يعتبر من قروض الriba لكونه قرضا جر منفعة. فالواجب تركه. لا بأس من كون الانسان - 00:04:32

عملة ويستددها بعملة اخرى بالتراضي اذا رضي صاحب العملة الاولى ان يأخذ عنها عملة اخرى. فلا حرج في ذلك. يدا بيد من غير تأخير وهكذا لو باع عليك سيارة بعشرة الاف دولار - 00:04:57

ثم اعطيته عنها ما يقابلها بالدنانير او الريال السعودي او اليمني او ما اشبه ذلك من العمل الاخر. فلا بأس لكن بشرط التقابض في المجلس. والا تتفرقا وبينكم شيئا. وان تعطيه ايها بسعر يومها حين المعاوضة - 00:05:15

اذا افترض شخص مبلغا من المال على ان يرد له ما يساوي قيمة المبلغ بالعملة الحرة. اي بعملة غير بعملة بلده فهذا قرض غير صحيح لانه في الحقيقة بيع لعملة حاضرة بعملة اخرى نسبيا. وهذه معاملة ربوية - 00:05:35

لأنه لا يجوز بيع عملة بعملة اخرى الا بسعر يومها يدا بيد. وعليه ان يرد ما افترض فقط افترض رجل من اخيه الفي دينار تونسي وكتبا عقدا بذلك ذكر فيه قيمة المبلغ بالنقد الالماني - 00:05:57

وبعد مرور مدة القرض وهي سنة ارتفع ثمن النقد الالماني فليس للمقترض سوى المبلغ الذي دفعه. وهو الفا دينار تونسي. الا ان يسمح المقترض بالزيادة فلا بأس اذا كان لانسان على اخر مطلب دراهم عربية ثمنا لعقار او نحوه من مدة طويلة وقت ما - 00:06:18

فكان الثمن الدارج فضة فالصواب الزام المدين بتسلیم ما عليه من الحق في وقت المعاملة. وهو النقد الفضي وليس هناك ما يقتضي العدل عنه. ولا يخفى ان المسلمين على شروطهم. وان على اليد ما اخذت حتى تؤديه. وان - 00:06:43

العرفي كالنطقى ولا اعلم ما يوجب ترك هذه الاصول. والنقد الفضي موجود بحمد الله. وارتفاع سعره لا يمنع من تسلیمه. كما لو كان هو العملة الرائجة اما ان تعسر تحصيله فالواجب قيمته وقت اعوازه من الذهب او غيره مما لا يجري بينه وبينه ربا الفضل - 00:07:03

اما اخذ الورق عنه مع الزيادة فعندي فيه شك والاحوط تركه. اذا اقرضت رجل ثم تبين لك انه سيدفع لك المبلغ الذي في ذمته من الزکاة التي فيحصل عليها مع انه غير مستحق لها. وانه ليس من اهلها - 00:07:29

وكلت تعلم هذا على بصيرة فلا تأخذه. لا تعنه على الاثم والعدوان بالشريطين. اذا كنت تعلم انه ليس من اهل الزکاة وانه غني بتجارته او بمرتبه الذي يكفيه. وعلمت ايضا ان هذا المال الذي دفعه اليك انه مما اخذه - 00:07:50

ومن الزکاة فلا تأخذه اما اذا كنت لا تعلم فليس عليك التفتیش خذ ما اعطاك من المال ووكل امره الى الله سبحانه وتعالى. اذا اقرضت رجل ثم تبين لك انه سيدفع لك المبلغ الذي في ذمته من مال حرام. نهبة او سرقة او معاملة ربوية - 00:08:12

فلا تأخذه اما اذا كنت لا تعلم فليس عليك حرج. والاثم عليه. اذا مات الانسان وعليه دين مؤجل فانه ويبقى على اجله اذا التزم الورثة بتسدیده واقتتنع بهم صاحب الدين او قدموا ضميما او رهنا يفي بالدين - 00:08:37

وبذلك يسلم الميت من التبعه ان شاء الله. لا يلزم تعجیل قضاء اقساط البنك العقاري. اذا التزم الورثة او غيرهم بتسدیدها في اوقاتها على وجه لا خطر فيه على صاحب الحق - 00:08:59

اذا كان على الميت دين ولم يخبر به قبل وفاته. وجب على ورثته ان يقضوه من التركة اذا ثبت الشرعية مقدما على الوصية والارث. اخرج احمد وابن ماجة والترمذی عن ابی هریرة رضی الله عنہ - 00:09:16

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه. وهذا محمول على من ترك مالا يقضى به عنه اما من مات عاجزا فيرجى الا يتناوله هذا الحديث - 00:09:36

لقوله سبحانه وتعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله سبحانه وان كان ذو عسرة فنظره الى ميسرة كما لا يتناول من بيت النية الحسنة باللادع عند الاستدانا. ومات ولم يتمكن من اللادع - 00:09:55

لما روى البخاري رحمة الله عن ابی هریرة رضی الله عنہ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اخذ اموال الناس يريد ادائها ادى الله عنه. ومن اخذها يريد اتلافها اتلفه الله - 00:10:16

ليس في جمعية الموظفين بأس وهو قرض ليس فيه اشتراط نفع زائد لاحد. الجمعيات التعاونية ان كانوا لا يقرضون الا من ساهم

معهم لأن هذا شرط بينهم فلا بأس. لأن هذا نفع دون زيادة دون - 00:10:35

هنا مقابل لا يضر كلام سواسية الاختيارات الفقهية - 00:10:56